المواطنة وأثرها في ترسيخ القيم الوطنية في ظل التعدد الثقافي

ئ (*)

كلية التربية الزاوية – جامعة الزاوية

الملخص

تعد المواطنة في حقيقتها وعي الشخص لمجموعة من الحقوق والواجبات والعمل بها، باعتباره عضوا في مجتمع يمتاز بحركية وتحولات، وفي ظل هذه الحركية تتكون تلك الحقوق والواجبات، وتخلق الحاجات والمسئوليات فيتولد مورث مشترك من المبادئ والقيم والعادات والسلوكيات. يتجسد مفهوم المواطنة بعلاقة ميثاقية تربط الفرد بأرضه فهذه العلاقة تتصف بالهوية الوجودية الشخص، حيث تعتبر الدليل الإنتمائه والجوهر الأساس الذي يستند عليه في بناء مرجعياته من أفكار ومعتقدات فهو الانتماء الأول الذي يتمثل برابطة شعورية داخلية تجاه

(*) Email: Asf66hejazi@gmail.com

الرقعة الجغرافية التي يقطنها الفرد وهذه الغريزة الشعورية هي بالأساس غريزة فطرية لا تستقر بالكائنات البشرية فحسب بل تسكن أغلب الكائنات الحية حسب المتطلبات الطبيعية للأحياء وحسب فكرة ارتباطهم بمكان وزمان معينين فهي تعمل كقوة مغناطيسية تشدهم تجاه الأماكن التي يقطنونها أو البيئة التي يحيون وسطها لتمثل رابطة قوية يتسلحون بها تجاه الغرباء أو الدخلاء ولتشكل بالتالي قوة إسناد قائمة على استعدادهم الدائم للدفاع عنها وحمايتها.

وفي ظل الاختلاط الدائم والمستمر بين أبناء الشعوب واحتكاك المجتمعات ببعضها البعض خلال الآونة الأخيرة مع التقدم العلمي في مجالات الاتصالات جعل العالم ليس منزلاً صغيراً بل أصبح غرفة داخل منزل، مما ساعد على انتشار الثقافات العديد والمتنوعة بمختلف، ربما يكون من الجيد التعرف على عادات وتقاليد غيره ولكن في حدود يحفظ الهوية الثقافية للمجتمع ويحفظ الانتماء والولاء الفرد للوطنه، وهذا ما تقوم به المواطنة في ترسيخ مبادئ وقيم المواطنة.

الكلمات الافتتاحية: المواطنة – القيم الوطنية – التعدد الثقافي.

Abstract:

Citizenship is, in fact, a person’s awareness of a set of rights and duties and working with them, as a member of a society characterized by movement and transformations, and in the light of this movement, those rights and duties are formed, needs and responsibilities are created, and a common inheritance of principles, values, habits and behaviors is generated. The concept of citizenship is embodied in a covenant relationship that binds the individual to his land. This relationship is characterized by the person’s existential identity, as the evidence of belonging and the essence is the basis on which to build his references of ideas and beliefs. An innate that does not settle in human beings only, but inhabits most living organisms according to the natural requirements of living things and according to the idea of their connection to a specific place and time. Always ready to defend and

protect it. In light of the constant and continuous mixing between the peoples and the friction of societies with each other during the recent times with the scientific progress in the fields of communications, the world is not a small house but has become a room within a house, which has helped the spread of many and diverse cultures in different ways, it may be good to learn about the customs and traditions of others But within the limits that preserves the cultural identity of the community and preserves the individual's belonging and loyalty to his homeland, and this is what citizenship does in consolidating the principles and values of citizenship. Opening words: citizenship - national values - multiculturalism.

المقدمة:

أصبحت المواطنة من القضايا التي تفرض نفسها بقوة عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية البشرية أو الإنسانية ومشاريع الإصلاح والتطوير الشاملة بصفة عامة، والمواطنة بمفهومها الواسع تعني الصلة بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت، جغرافية وتاريخية وثقافية، ويعد ازدياد الشعور بالمواطنة من التوجهات المدنية الأساسية التي من أهم مؤشراتها الموقف من احترام القانون والنظام. مما ترسخ القيم الوطنية.

حيث تلعب المواطنة دوراً محورياً في بناء المواطن الصالح وإعداده للتفاعل بإيجابية مع المجتمع، فالفرد لابد أن يكون لديه الإحساس بالانتماء للمجتمع مما يدفعه إلى معرفة حقوقه وواجباته كما يدفعه إلى المشاركة الفعالة والعمل المنتج، وكما تدفعه إلى تقبل الآخر من أجل المحافظة على الآخرين الموجودين في المجتمع بما يضمن للجميع العيش في سلامة وأمان وكرامة إنسانية وحرية، فالمواطنة لا تعني فقط معرفة الحقوق والواجبات وإنما تشمل جوانب وجدانية أسمى تجعل الفرد يشعر بالإلتزام تجاه مجتمعه بما يترتب على معرفته للحقوق والواجبات من مسئوليات[1].

إن أي محاولة لبناء المجتمع وتقدمه لابد أن يكون له أسس وطنية سليمة يرتكز عليها، ولذا فإن المواطنة من الأمور الجوهرية في قيام المجتمع، فلا يمكن النهوض بمجتمع بمعزل عن المواطنة وتعزيز دورها وتفعيله، وحتى تكون المواطنة فعالة ومبنية على وعي لابد أن تتم من خلال تربية مقصودة تشرف عليها مؤسسات الدولة. ويتم ترسيخ الفرد بالعديد من مفاهيم الوطنية وخصائصها مثل: النظام السياسي، والمجتمع، والحكومة، والسلطة، والوطن، والشورى، والمسؤولية الاجتماعية، والدستور، والحقوق والواجبات، والمشاركة السياسية، والتنشئة السياسية، والمنافسة الانتخابية وأهميتها، وحقوق الإنسان، والحرية والديمقراطية[2].

ويعد اكتساب الفرد لقيم الوطنية وممارستها بشكل فعلي في الوقت الراهن من القضايا المهمة والملحة التي تفرض نفسها في ظل الاهتمام بقضايا الهوية الثقافية، مما يؤدي إلى تقدم المجتمع في ظل الأزمات الأخلاقية التي يعاني منها، وغياب الوعي بتدريس وتعليم القيم الوطنية وترسيخ مبادئ الوطنية في نفوس الفرد منذ الصغر إلى أن يكبر من قبل وسائل الإعلام المختلفة والمناهج التعليمية والدينية، يمثل خطورة في فقد الهوية الشخصية للفرد، خاصة في ظل التعدد الثقافي، فالمجتمعات الإنسانية تقوم على التعدد والتنوع الثقافي ويرجع ذلك إلى تباين وتنوع خلفيات المواطنين الثقافية؛ فالتنوع والتعدد والاختلاف في الكون واقع ملموس في كل شيء خاصة الصفات والخصائص بين البشر والتي جعلتهم يختلفون في أمزجتهم واهتماماتهم وتطلعاتهم وأفكارهم.

في الوقت الذي أصبحت فيه المواطنة في المجتمع تتأثر ليس فقط بالثقافات الداخلية وإنما بالثقافات الخارجية، نتيجة للانفتاح الثقافي، مما خلق درجة من التداخل بين مفاهيم المواطنة كالانتماء والولاء والحرية والعدل والمساواة في المجتمع، خصوصاً في ظل التغيير السريع في معايير المجتمع الثقافية. ويرى أن الدافع للانتماء يكون بمثابة محاولة للحصول على

الدعم العاطفي، وذلك من خلال الاشتراك بالأنشطة التعاونية ما بين الأفراد ثم التفاعل الاجتماعي الإيجابي مع الآخرين الذين يتمتعون بقدر عال من الدفء[3].

مشكلة البحث:

يتخوف الكثيرون من تزايد موجة التبعية الثقافية لأسواق الإنتاج الثقافي الخارجية أو للثقافة الاستهلاكية، وتسارع وتيرة بناء المؤسسات التعليمية والجامعية الأجنبية التي تدرس بلغتها الخاصة وتتحول الحداثة من جديد إلى بنية أجنبية أو غربية. فالمرحلة الراهنة التي نشهدها تتسم فيها العولمة بمميزات أساسية تتعلق بالانفتاح الثقافي المتزايد وتعميق الاندماج في الثقافة العالمية وساعد على ذلك ثورة المعلومات وشبكة الإنترنت[4]. إن تتداخل العديد من الثقافات المختلفة تضعف التمسك بالقيم الوطنية الأصيلة، والشعور بعدم الانتماء، وغيرها من المظاهر التي أضعفت قيم المواطنة في العديد من مجتمعنا العربي.

لذلك فإن إعداد المواطن الصالح المتمسك بقيمه الوطنية وهويته الثقافية يقوم على تكافل وتكامل العديد من مؤسسات التنشئة الاجتماعية بكافة مؤسساتها وأنظمتها إلى تحقيقه. تتمثل إشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي: ((ما دور المواطنة وأثرها في ترسيخ القيم الوطنية في ظل التعدد الثقافي؟)) وينبثق من التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات منها:

- ما المقصود بالمواطنة؟ وما علاقة الارتباطية بين المواطنة والوطنية؟
- ما أهم المنطلقات النظرية التي تقوم عليها المواطنة وأهم المتغيرات المعاصرة المؤثرة فيها؟
- ما المقصود بالتعدد الثقافي؟ وأثرها على القيم الوطنية؟
- ما دور المؤسسات التربوية والتعليمية، في تدعيم مبادئ المواطنة؟

أهمية البحث.

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال الآتي:

أولاً: من الناحية العلمية:

تتمثل في طبيعة الموضوع الذي نتناوله، حيث تعد المواطنة من القضايا ذات الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية التي تعبر معايير الانتماء ومستوى المشاركة من قبل الأفراد في الحماية والذود عن الوطن، كما تعبر عن وعي الفرد بالحقوق والواجبات والنظر للآخر، وصيانة المرافق العامة، الحرص على المصلحة الوطنية، كما تعكس مدى إدراك المواطن لدوره في مجابهة التحديات التي تواجه المجتمع والدولة في آن واحد. كما تمكن الأهمية العلمية من التعرف على التعدد الثقافي ومدى تأثيره على القيم الوطنية في ظل انتشارها السريع.

ثانياً: من الناحية العملية:

1- إن الباحثة تأمل أن يكون هذا البحث ذا فائدة على المدى البعيد لأصحاب القرار في مجال إعداد وعي الفرد وغرس قيم ومبادئ المواطنة والوطنية لدى أفراد المجتمع الواحد.
2- كما يأتي هذا البحث كإضافة جديدة لسد إلى حد ما النقص في البحوث والدراسات الخاصة بدراسة المواطنة وقيم الوطنية في مواجهة التعدد الثقافي في العصر الحالي.
3- تقديم العديد من المقترحات التي قد تسهم في تفعيل قيم الوطنية والمواطنة لدى الأفراد وخاصة الشباب المجتمع العربي وحثهم على التمسك بالهوية الوطنية مقابل التعدد الثقافي وتحدياتها.

أهداف البحث.

تكمن أهداف البحث في التعرف على:

1- دور المواطنة في ترسيخ قيم الوطنية .

2- ماهية المواطنة، ومبادئها، وأهدافها. وأبعادها.

3- الوطنية، وقيامها، وعلاقتها بالمواطنة.

4- التعدد الثقافي، ومدى تأثيره السلبي والإيجابي على القيم الوطنية.

منهجية البحث :

إن طبيعة الدراسة القائمة تفرض على الباحثة المنهج الوصفي التحليلي؛ لتحليل مدى وضوح أبعاد المواطنة وقيمها ومبادئها لدى الأفراد المجتمعي، ولمعرفة مدى انعكاس التعدد الثقافي على القيم الوطنية، في ظل وجود العديد من المتغيرات على الساحة الداخلية والعديد من التطورات.

مصطلحات الدراسة:

أولاً: المواطنة:

تُعرّف بأنها " تمتع الشخص بحقوق وواجبات وممارستها في بقعة جغرافية معينة لها حدود محددة تعرف في الوقت بالدولة القومية الحديثة التي تستند إلى حكم القانون[5] . وتعرفها الباحثة؛ بأنها إحساس يترجم في صورة يعيشها في المجتمع وفق القوانين التي تراعي الحقوق والواجبات – من حيث موقعه وموقفه من الآخر في التعليم والمشاركة السياسية والوظائف العامة والعبادات بما ينعكس على السلام الاجتماعي وبالتالي ينصرف الأفراد إلى العمل وتحقيق التنمية وبخاصة البشرية منها.

كما تعرف بأنها مجموعة القيم التي تعكس انتماء الفرد لوطنه والوعي بالأمور السياسية والبيئية والصحية والاقتصادية وحقوق الإنسان والانفتاح على الثقافات الأخرى وضرورة الاحتكاك

القانون والإيمان بالوحدة الوطنية والتسامح مع الآخرين واتصافه بالقيم الأخلاقية الحميدة والمسئولية الاجتماعية تجاه نفسه وأسرته ومجتمعه[6].

ثانياً: القيم الوطنية:

مفهوم القيم الوطنية القيم الوطنية هي مجموعة من المبادئ والضوابط التي تحدد سلوك المواطن في المجتمع الذي ينتمي إليه، وتتمثل في محبة الوطن، والإخلاص له، والجهاد في سبيله، والسعي نحو الإصلاح، وكف أيدي المفسدين، والالتزام بالقواعد والقوانين، والقيام بالواجبات على أكمل وجه[7].

أثر القيم الوطنية على الفرد تحدد القيم الوطنية كيفية تعامل المواطن مع وطنه ليمثل المعنى الحقيقي للمواطنة الصالحة. وتدفع المواطن للتضحية في سبيل الوطن والانتماء والولاء له. وتقود المواطن القيام بواجباته على أكمل وجه والإخلاص فيها. وتدفع المواطن للالتزام بالقواعد والقوانين واحترام كرامة الوطن وصونها، ومعرفة ما له وما عليه من واجبات.

ثالثاً: التعدد الثقافي:

أ- الثقافة.

هي كل ما ينتج عن تفاعل البشر مع معطيات الواقع المادي والمعنوي المتغير، والتي تشكل مجموع عاداتهم، وقيمهم، ومعتقداتهم، ومثلهم، واتجاهاتهم، واهتماماتهم، ومعارفهم، وأفكارهم، والتي اتفق عليها المجتمع، والتي تيسر لمن يتعلمها ويحملها فهم المواقف التي يشتركون فيها، ولذلك بإمكانهم أن يستجيبوا لبعضهم البعض بطريقة إيجابية تميزهم عن غيرهم، ويؤكد هذا التعريف على أن الإنسان بطبيعته فاعل ومؤثر في موقف ما، وقادر على إقامة

علاقات مع الآخرين في المجتمع الذي يعيش فيه في ظل وجود مجموعة من التقاليد والأعراف والقيم المشتركة بينهم[8].

توحي عبارة التعدد الثقافي بالطبيعة الانفتاحية للثقافة الإنسانية؛ إذ تتسم بالتنوع والتباين وتتخذ من الاختلاف هوية وحقا ومنحى في الحفاظ على تعدد مسالكها المختلفة. كما قد تتشابه وتتطابق مضمونة وشكلا على نحو يجعلها تتمايز إلى أنواع[9].

خطة البحث:

قمنا بتقسيم موضوع الدراسة ((المواطنة وأثرها في ترسيخ القيم الوطنية في ظل التعدد الثقافي)) إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: ماهية المواطنة وعلاقتها بالوطنية.
- المبحث الثاني: ماهية التعدد الثقافي، وعلاقتها بالقيم الوطنية.
- المبحث الثالث: دور المواطنة في ترسيخ القيم الوطنية.

المبحث الأول: ماهية المواطنة وعلاقتها بالوطنية

إن من بديهات البحث قبل التطرق إلى جوهر الموضوع تبرز الحاجة إلى تبيان أهم المدلالوت الموجودة ضمن ثناياه سعياً لإزالة الإبهام والغموض حول المفهوم والمصطلح قيد الدراسة. وصولاً إلى التكامل في نقاط معالجة الموضوع من مختلف أركانه، وبما إننا نتكلم فيجب أن نتناول أهم النقاط في الموضوع وهي كالآتي:

أولاً: المواطنة لغة واصطلاحاً:

1- المواطنة لغة:

المواطنة لغة: مأخوذة من الوطن، وَطَن يطن وطن: أقدم به، وتَوطّن البلد: اتخذه وطناً، وجمع الوطن أَوْطَان: منزل إقامة الإنسان ولد فيه أم لم يولد[10]، والمواطنة: اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن.

2- المواطنة اصطلاحا.

ترتكز المواطنة في المفهوم الحديث على أساس التوافق الجماعي الذي يسهم في ضمان الحقوق الفردية والجماعية، باعتبار المواطنة أساس وجداني بالشعور بالوطن (الأرض)، وبأفراد المجتمع وبذلك فإن المواطنة هي رابط بين مجموعة من الأفراد يسكنون في مكان معين وضمن زمن معين.

المواطنة اصطلاحاً: تعني علاقة بين الفرد ودولته كما يحددها قانون تلك الدولة، متضمنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات) [11] .. وهي الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع الحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية. [12] وكان النفي من الوطن – في الأمم السابقة– من مظاهر العقاب، يقول سبحانه وتعالى عن بني إسرائيل: ((ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دارهم ما فعلوه إلا قليل منهم، ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم وأشد تثبيتا)) [13]. وهنا اقترن حب الديار، مع حب النفس، وأن كلا منهما متأصل في نفس الإنسان عزيز عليه. وقد شهد التاريخ السياسي والاجتماعي للأمم نفي كثير من الأعلام عن أوطانهم، بل ربما عمد الطغاة والمستعمرون إلى نفي قبائل وشعوب بأكملها خارج أوطانها.

ثانياً: التطور التاريخي للمواطنة:

رغم أن مفهوم المواطنة نشأ لدى اليونان والرومان إلا أنه حظى بالاهتمام على يد عالم الاجتماع مارشال، وتطور المفهوم نوعية وكمية باعتباره حقاً متنازع فيه، واتسع نطاق شموله وازداد تأثيره بتحسين آليات المشاركة واتخاذ القرار بين المواطنين باعتبار أن الشعب مصدر السلطات[14].

وقد تطور مفهوم المواطنة في الدولة الحديثة نتيجة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى ثورة المعلومات والانترنت، لتصبح ركائز المواطنة المعاصرة هي الديمقراطية وإشراك الشعب في الحكم وتحقيق مبادئ المساواة والتعددية السياسية وحقوق الإنسان، وبذلك يمثل مفهوم المواطنة المحرك الرئيس لتفعيل مبادئ حقوق الإنسان، وتحويلها إلى سلوكيات إيجابية[15].

وينظر إلى المواطنة على أنها صفة الفرد الذي يعرف حقوقه ومسئولياته تجاه المجتمع وأن يشارك بفعالية في اتخاذ القرارات وحل المشكلات التي تواجه المجتمع والتعاون والعمل الجماعي مع الآخرين مع نبذ العنف والتطرف في التعبير عن الرأي وأن يكون قادراً على جمع المعلومات المرتبطة بشئون المجتمع واستخدامها ولديه القدرة على التفكير الناقد، وأن تكفل الدولة تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الأفراد دون تفرقة بينهم بسبب اللون والجنس والعقيدة. [16]

يرى (Lawy& Biesta ، 2006:34) أن المواطنة هي المنزلة التي تمنحها الدولة لأولئك الذين يتمتعون بكامل عضويتهم في المجتمع، وبناء على ذلك فهم يتمتعون بالمساواة في الحقوق والواجبات الممنوحة لهم بشرط احترامهم لها، هذه المواطنة ليست حالة شرعية تمنحها الدولة وإنما كفاءة ومهارة يتمتع بها المواطن بصرف النظر عن جنسه أو دينه أو مذهبه[17].

أن المواطنة هي مجموعة الخصائص والسمات التي تجعل الطلاب الذين يتسمون بها قادرين على تحمل المسئولية والمشاركة وممارسة الاعتماد المتبادل ويتصفون بروح التطوع، كما

أن لديهم معارف ومهارات تمكنهم من حل المشكلات التي تواجههم في الحياة بأسلوب علمي، بالإضافة إلى أنهم قادرين على ممارسة التفكير الناقد واتخاذ قرارات حول قضايا عصرية وجدلية تواجه المجتمع[18].

كما أنها هي الربط القانوني والاجتماعي بين المواطنين والدولة، ولذا فإن تحقيقها يستلزم إلى جانب الحقوق والحريات مسئوليات والتزامات، بعضها تفرضها الدولة وأخرى يقوم بها المواطن ومن المسئوليات التي تفرضها الدولة دفع الضرائب، الخدمة العسكرية وطاعة القوانين، أما المسئوليات التي يقوم بها المواطن فمنها النقد البنّاء والمشاركة في تحسين الحياة السياسية وغيرها. [19]

والمواطنة كمبدأ اجتماعي وقانوني وسياسي ساهم في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير إضافة إلى الارتقاء بالدولة إلى المساواة والعدل والإنصاف، وإلى الديمقراطية والشفافية، والشراكة الحقيقية وضمان الحقوق والواجبات. وعليه فهي ذات أهمية بمكان لأنها[20]:

– تحفظ للمواطن حقوقه، وتوجب عليه واجبات تجاه غيره من المواطنين واتجاه دولته.

– تضمن المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون، وأمام الوظائف العامة والمناصب في الدولة، وأمام المشاركة في المسؤوليات على قدم ومساواة، وأمام توزيع الثروات العامة.

– تعترف بالتنوع والتعدد العقائدي والعرقي واللغوي والديني والسياسي والثقافي والطائفي والاقتصادي والاجتماعي.

– تمكن المواطن من تدبير الشأن العام من خلال النظام الانتخابي ناخباً ومنتخباً للمؤسسات المنتخبة التي تعبر عن دولة القانون والمؤسسات. ومن خلال العضوية في منظمات وهيئات المجتمع المدني.

ثالثاً: عناصر المواطنة.

اتفق كثير من المنظرين والفلاسفة على أن المواطنة يجب أن تشتمل على عدة قيم كقيمة المساواة التي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حق التعليم، والعمل، والجنسية، والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء، واللجوء إلى الأساليب والأدوات القانونية لمواجهة موظفي الحكومة بما في ذلك اللجوء إلى القضاء، والمعرفة والإلمام بتاريخ الوطن ومشاكله، والحصول على المعلومات التي تساعد على ذلك.

كذلك تشتمل المواطنة على قيمة الحرية التي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل داخل الوطن، وحق الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله، وحرية تأييد أو الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما، حتى لو كان هذا الاحتجاج موجهاً ضد الحكومة، وحرية المشاركة في المؤتمرات أو اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي. بيد أن القيمة الأكثر أهمية لدى المواطن هي قيمة المشاركة التي تتضمن العديد من الحقوق، مثل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو بعض المسؤولين فيها لتغير سياستها أو برامجها أو بعض قراراتها، وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي المنظم مثل التظاهر والإضراب كما ينظمها القانون، والتصويت في الانتخابات العامة بكافة أشكالها، وتأسيس أو الاشتراك في الأحزاب السياسية أو الجمعيات أو أي تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع أو لخدمة بعض أفراده، والترشح في الانتخابات العامة بكافة أشكالها. كما يجب أن نشير إلى المسؤولية الاجتماعية كقيمة أساسية لدى الفرد والتي تتضمن العديد من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، واحترام حرية وخصوصية الآخرين[21].

ثالثاً: تعريف القيم الوطنية وعلاقتها بالمواطنة.

الوطنية مفهوم أخلاقي وأحد أوجه الإيثار لدفعها المواطنين إلى التضحية براحتهم، وربما بحياتهم من أجل بلادهم[22]. رفض ألسدير ماكنتاير مقارنتها بالأخلاقيات، واعتبرها حجر الأساس الذي تقوم عليه الأخيرة[23].

وصفها جورج هيغل بالمشاعر السياسية"، واعتبر تضحية المرء بفرديته لصالح الدولة أعظم اختبار للوطنية، ولكنه اشترط وجود الحوكمة. ولم تنفصل الوطنية عن الحرية بالنسبة لجان جاك روسو، وجادل باستحالتها في مجتمع مستعبد، كما عبر عن ارتيابه ممن يظهرون انتمائهم للإنسانية دون التزام الأقوامهم[24].

تقليدياً اقترنت الوطنية بالتيارات اليمينية أكثر من اليسار، هذا لا ينفي الوطنية عن اليسار أو يقترح امتلاك اليمين لحقوقها الحصرية، إنما لميل اليمين إلى تقديم الولاء على العدل. وضع نيكولو ماكيافيلي تقييماً رفيقاً للوطنية في كتاب الأمير، واستبعد الحرية عن بلاد دون شعوب حاضرة لتقديم التضحيات اللازمة لأوطانها[25]. كان كتابه مناشدة لتخليص إيطاليا من الهيمنة الأجنبية والحكام الضعفاء قصيري النظر[26] ، بغض النظر عن عدل أو ظلم الوسائل[27].

ومثالياً الوطنية مهمة للدولة نظراً لاحتياجها إلى جنود وشرطة، بيروقراطيين وضباط استخبارات، وغير ذلك من وظائف مهددة للسلامة الجسدية والنفسية، وبرغم عالمية اعتبارها فضيلة ضرورية للمجتمع، تعددت مظاهر وحجج معاداة الوطنية، فالسلاميون وبعض الأخلاقويين ينتقدون توكيدها على التحيز والمحاباة لاحتمال تطورها إلى شوفينية وجينغوية تعيق التقييم الموضوعي، بينما تعاديها كثير من الجماعات الإسلامية لاعتبارها الإسلام في حد ذاته وطنا وقومية.

بشكل عام الوطنية مفهوم معقد وملغوم دون حل نظري متكامل، برغم مركزيته في دراسة العلوم الإنسانية والسياسية. ذلك أن الوطنية تحدد كثيراً من معايير النخب والجماهير، وتؤثر على تقييمهم وأحكامهم فيما يتعلق بالقضايا المختلفة. يمكن النظر إلى الوطنية باعتبارها خليطا من التعلق العاطفي بالبلد ورموزها التعريفية وقيمها التأسيسية التي تعرف بالمبادئ الأولى، ويمكن تمييز التعلق بالأمة وقيمها التأسيسية عن مؤسساتها وقرارتها السياسية. ففي بلد ديمقراطي وحر، و الوطنية شعورا بالولاء والتفاني وتقدم للمواطنين غرضا حياتيا يرتكز عليه النظام[28].

لبيان العلاقة بين مفهوم المواطنة والوطنية يجب إدراج مفهوم آخر لا يقل أهمية عن المفهومين السابقين وهو مفهوم التربية الوطنية الذي يشير إلى ذلك الجانب من التربية الذي يشعر الفرد بصفة المواطنة ويحققها فيه، والتأكيد عليها إلى أن تتحول إلى صفة الوطنية، ذلك أن سعادة الفرد ونجاحه، وتقدم الجماعة ورقيها لا يأتي من الشعور والعاطفة إذا لم يقترن ذلك بالعمل الإيجابي الذي يقوم على المعرفة بحقائق الأمور والفكر الناقد لمواجهة المواقف ومعالجة المشكلات، فبهذا الجانب العملي تحصل النتائج المادية التي تعود على الفرد بالنفع والارتياح والسعادة، وعلى الجماعة بالتقدم والرقي .

ومعنى ذلك أن صفة الوطنية أكثر عمقاً من صفة المواطنة أو أنها أعلى درجات المواطنة فالفرد يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتسابه إلى جماعة أو لدولة معينة، ولكنه لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل لصالح هذه الجماعة أو الدولة وتصبح المصلحة العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة.

فالوطنية إذا عاطفة قد تصطبغ وتتأثر بغيرها من الانفعالات والأفكار الإنسانية العابرة للمكان، والمكونات المجتمعية المختلفة التي شاء التاريخ أن يحوزها في ذات البقعة الجغرافية كالدين واللغة، وهي نوازع تشكل مزاجيته وعاطفته وضميره، وهي وبالذات (الدين) عناصر

إيجابية في تكوين الفرد وتنقية روحه وتهذيب غرائزه وبالتالي تأصيل الثوابت في داخل الكائن الوطني لكي يرتفع درجة أعلى في سلم المواطنة السامية لخدمة دولة الجميع من أي عرق أو ملة، أو طائفة أو مذهب[29].

إن الحديث عن المواطنة والوطنية يختلف عن الحديث عن الانتماء والولاء، فأحدهما جزء من الآخر أو مكمل له. فالانتماء مفهوم أضيق في معناه من الولاء، والولاء في مفهومه الواسع يتضمن الانتماء، فلن يحب الفرد وطنه ويعمل على نصرته والتضحية من أجله إلا إذا كان هناك ما يربطه به، أما الانتماء فقد لا يتضمن بالضرورة الولاء، فقد ينتمي الفرد إلى وطن معين ولكنه يحجم عن العطاء والتضحية من أجله. ولذلك فالولاء والانتماء قد يمتزجان معاً حتى أنه يصعب الفصل بينهما، والولاء هو صدق الانتماء ، وكذلك الوطنية فهي الجانب الفعلي أو الحقيقي للمواطنة[30].

والولاء لا يولد مع الإنسان وإنما يكتسبه من مجتمعه ولذلك فهو يخضع لعملية التعلم فالفرد يكتسب الولاء "الوطني" من بيته أولاً ثم من مدرسته ثم من مجتمعه بأكمله حتى يشعر الفرد بأنه جزء من كل. وبناء على هذه العلاقة الأزلية اللصيقة والمتوازنة بين المرء والمكان الذي يعيش فيه فإنه يترتب على المواطن أيضأ، أيا كان جنسه أو منصبه أو توجهه السياسي والديني والعرقي، مسؤوليات قانونية وأخلاقية تاريخية في المحافظة على كيان وطنه واستقلاليته والالتزام بقوانينه والدفاع عنه وعن حقوقه ومصالحه والمحافظة على مصالح شعبه، مستمداً قوته من الموروث الحضاري والتأريخ المشترك وروح الوطنية والمواطنة" التي يؤمن بها ويعمل من أجلها، والتي تؤكد ولاءه وحبه لهذه الأرض وانتماءه لها ولأبنائها، بحيث لا تكون هناك مصلحة عليا تتعارض ومصلحة الوطن والمواطن.

المبحث الثاني: ماهية التعدد الثقافي، وعلاقتها بالمواطنة

أولاً: تعريف التعدد الثقافي.

ربما يكون أوضح ما تتسم به النقاشات العامة حول التعددية الثقافية أو التعدد الثقافي في الآونة الأخيرة هو الافتقار للوضوح فيما يتعلق بالمصطلحات الرئيسية المتصلة بها، فتعريف التعددية الثقافية تعريفا مقبولا كان دائماً أمر صعب المنال، وظلت البدائل المقترحة مثل "الاندماج" مبهمة هي الأخرى بدورها. [31]

لمفهوم التعدد الثقافي عدة تعريفات، حيث يعد من المفاهيم التي لاقت اهتماماً كبيراً، ولاسيما في الستينات من القرن الماضي حيث أصبحت فكرة سياسية هدفها تحقيق المساواة والعدالة والاحتفاء بالتنوع الثقافي داخل المجتمع. ونبذ كل أشكال الإقصاء الذي يمارس على الأقليات. وهي بذلك تعد دعوة وسعي إلى الاعتراف الرسمي بالتمايز الثقافي داخل المجتمع. ويعرفها كيميلكا[32] بقوله أنها "الرؤية التي لا ينبغي فيها للدول أن تدعم وحسب تلك المجموعة المألوفة من حقوق المواطنة العامة المدنية منها والسياسية، والتي هي مضمونة أصلا في كل الديمقراطيات الليبرالية والدستورية، بل ينبغي أيضاً أن تتبنى الدول مختلف الحقوق السياسية أو الجماعية. كما يقسم كيميلكا هذا التنوع الثقافي إلى تنوع قومي وتنوع إثني؛ ويقصد بالأول وجود أمم تتعايش داخل نطاق دولة واحدة، أما الثاني فهو ناجم عن الهجرة الدولية، التي تفضي إلى تكون جماعات اثنية داخل الدولة[33].

يفسر كيميلكا ظاهرة انبعاث الهويات الثقافية إلى السياسات التي تنتهجها الدولة الأمة، وتتمثل في فرض لغة وثقافة المجموعة المسيطرة على بقية السكان، ومن بين هذه السياسات التي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف، يذكر منها كيملكا في كتابه أوديسا التعددية الثقافية: "تبني قوانين اللغة الرسمية والتي تعترف بلغة المجموعة المسيطرة على أنها اللغة القومية الرسمية الوحيدة، وبناء نظام للتعليم الإلزامي يقدم مناهج نموذجية تركز على تعليم لغة وأدب وتاريخ المجموعة

المسيطرة. هذا وبالإضافة إلى إنشاء نظام قانوني وقضائي موحد يعمل من خلال لغة الجماعة المسيطرة ويستخدم تراثها القانوني".[34] هذه السياسات حسب كيميلكا تشكل خطرا وتهديدا على الأقليات القومية والمهاجرين ، بحيث تقوم هذه السياسات بتجريد هذه الأقليات من هويتها ويتولد لديها الشعور بالخوف من فقدان ثقافتها. فتصبح الدولة الأمة هنا هي السبب وراء انبعاث هذه الهويات، إذ تدفعها للوعي بكيانها الاجتماعي وبثقافتها. فتعمد الأقليات إلى الحرص على التمسك بخصوصياتها الثقافية وبهويتها، من خلال مطالبتها بحقوقها السياسية التي تتماشى مع هذه الخصوصيات، أمام الخيارات المحدودة التي تتيحها الدولة الأمة[35].

يقول كيميلكا في ذلك: "مطالبة هذه الأقليات لحقوقها لا تدل بالضرورة على أنها قد أصبحت عدوانية ومتطرفة، بل من الأجدى النظر إلى مطالبها من زاوية كونها ردود فعل دفاعية تجاه التهديدات المؤثرة فيها والناجمة بفعل طبيعة مشروع بناء الأمة الأكثرية". ولهذا يري كيميلكا أن على الدولة الأمة أن تسعى إلى تغيير أساسها الفكري بما يتماشى وينسجم مع واقعها الثقافي والمجتمعي، إذ يقول: "فبغض النظر عن مدى قوة التزام الدولة بحقوق الإنسان، المدنية منها والسياسية، فإن الأقليات لن تشعر بالأمان ما لم تتخل الدولة نهائيا وبصورة صريحة عن أية نية في انتهاج تلك الأشكال من سياسات بناء الأمة، مما يعني ذلك في حقيقة الأمر، وجوب قيام الدولة بالتخلي نهائيا عن طموحها في أن تصبح دولة –أمة، وأن تقبل بدلا من ذلك بفكرة أنها ستبقى دائما دولة متعددة الأمم".[36]

أما عن ظهور التعددية الثقافية فقد تم في نطاق ليبرالي، ومرت بمرحلتين أساسيتين: ((المرحلة الأولى تسمى بمرحلة التعددية الثقافية التقليدية، أما المرحلة الثانية فتسمى التعددية الثقافية)). امتدت المرحلة الأولى إلى غاية القرن 19، حيث كانت النزعة الأحادية الأخلاقية القائلة بالمساواة المطلقة بين البشر، حاكمة لطروحات الفكر الليبرالي[37]، وقد كان الليبراليون

الكلاسيكيون يقولون بمركزية العقل، واعتمدوا عليه لصياغة رؤيتهم حول حياة كريمة تليق بجميع البشر، حيث يتم إخضاع البشر لنموذج واحد يستند للعقل، ومعنى ذلك أن التعددية الثقافية التقليدية ركزت بشكل كبير على التباينات بين الثقافات، وأغفلت الاهتمام بالتباينات داخل الأمة الواحدة. لكن هذا التوجه القائم على فكرة الأحادية الأخلاقية سيعرف تراجعاً كبيراً مع بروز التوجه التعددي في الفكر الليبرالي، والذي يمثله كل من مونتسكيو[38] وهيردر[39] وفيكو [40]

حيث قالوا بفكرة أن البشر ينتمون لثقافات مختلفة، ولمجتمعات تعمل على تشكيل شخصيتهم وهويتهم، فلا ينبغي إخضاعهم لنموذج واحد[41].

أما مرحلة التعددية الثقافية، فقد ظهرت خلال الحرب العالمية الأولى مع هوراس كولين[42]، القائل بفكرة أن الديمقراطية هي السبيل الوحيد لإعطاء كل جماعة الحق في التمسك والحفاظ على خصوصياتها الثقافية. وقد بنى فكرته هذه على أساس أنه يستحيل توحيد الناس بيولوجيا، وتماسك المجتمع ينبني على تطابق المصالح الاجتماعية لا على تطابق الصفات الإثنية. ولهذا يرى كولين أنه يجب على كل حضارة أن تحتفي بالتنوع الثقافي، وتعترف بالجماعات المتمايزة ثقافياً داخل المجتمع، كونها تشكل جزءا من هذا المجتمع، وللحفاظ على استقراره ينبغي إعطاء الحق لهذه الجماعات في أن تظهر ويتم دمجها داخل المجتمع عوض إقصائها[43]. وقد بني كيميلكا مشروعا يهدف لبناء الدولة المتعددة الثقافات، يتمثل في رؤيته لضرورة الإندماج في إطار مؤسساتي بعيداً عن التقاليد والأعراف والدين، حيث تتمكن كل أمة من الحفاظ على خصوصياتها داخل الأمة الواحدة، و تتعايش الأقليات مع الأغلبية، من خلال تكيف الأقليات مع بعض الخصائص التي تتسم بها الثقافة السائدة، كاللغة الرسمية والمشاركة في بعض المؤسسات العامة، ومن جهة أخرى تعاون الأكثرية مع الأقليات وتوسيع نطاق الحقوق الممنوحة لها. إضافة إلى تأكيده أن اقتسام المبادئ السياسية أمر غير كافٍ لاستمرار الوحدة

السياسية، ويرى أن نشوء الهوية السياسية هو الدافع وراء تلاشي وتشظي الدولة، حيث تتوحد هذه الجماعات وتكون هوية سياسة خاصة بها، وتعززها فتفصل بذلك عن الدولة، ولتفادي هذا الأمور يرى كيميلكا أن الحل الأنسب هو الاندماج المؤسساتي، أي تعزيز التنوع الثقافي عن طريق مجموعة من المؤسسات التي تهدف إلى تعليم الناس التعايش فيما بينهم بالرغم من وجود فروقات اثنية. وبذلك فإن تعزيز التنوع الثقافي مؤسساتياً يفضي إلى التعايش والانسجام بين الجماعات مع حفاظ كل جماعة على خصوصياتها الثقافية[44].

ثانياً: التعددية الثقافية وعلاقتها بالمواطنة.

تراكمات فكرية عديدة وأسماء وازنة ارتبط اسمها بموضوع التعددية الثقافية والقيم الوطنية، وربطها بالتفكير الليبيرالي الحر والعولمة مرة، وبمنسوب الديمقراطية مرة أخرى، أو بحصر زاوية نقاشها في المفهوم الاصطلاحي للتنوع الثقافي باعتباره موضوع بحث في علوم السلوك الإنساني أو الأنثروبولوجيا أو علم الاجتماع أو العلوم القانونية أو العلوم الاقتصادية أو العلوم السياسية. فهي علاقة بين الفرد المواطن والدولة (الوطن)، وهي العلاقة بين الفرد والمجتمع، وهي علاقة الفرد المواطن) سواء كوحدة إنتاج أو استهلاك داخل المجتمع، وهي أيضاً علاقة حقوق الأقليات أو الاعتراف بحقوق الأقليات[45].

تلك إشكاليات حاول الإجابة عنها كل من الكندي ويل كيميلكا في كتابه (المواطنة متعددة الثقافات، وإيريس يونغ في كتابه (العدالة وسياسات الاختلاف)، وشارل تايلور في كتابه التعددية الثقافية وصراع الاعتراف)، وغيرهم كجاك أطالي في كتابه (من سيحكم العالم غدا)، و فرانسيس فوكوياما، وكذا جوفاني سارتوري في كتابه (التعددية الثقافية)، أو بيل هيرمان في موضوع الأقليات في المجتمعات المعاصرة[46].

واعتمادا على كل هذه المنطلقات، فإن مرد موضوع المواطنة والتعددية الثقافية واللغوية هي كل حركات الهجرات التي عرفها العالم، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين؛ إما لدواعي الحروب أو التغيرات المناخية أو البحث عن مكان آمن أو للارتقاء الاجتماعي.

وقد أفرز هذا الواقع خريطة اجتماعية جديدة بهرمية سكانية جديدة وبثقافات ولغات وعادات وديانات وأعراف جديدة في المجتمعات المعاصرة. وهو ما أفرز ظاهرة مجتمعية جديدة أي الأقليات، وما تلا ذلك من حركات إنسانية وحقوقية للدفاع عن حقوق الأقليات؛ فبيل هيرمان مثلا قسم الأقليات إلى شعوب أصلية كالهنود الحمر وأقليات قومية كالباسك في إسبانيا والغال في بريطانيا وأخيرا المهاجرين.

وكنتيجة لذلك، بدأنا نقاش إشكاليات الهويات والاندماج، وهل يجب الانصهار التام في الثقافة الجديدة والتخلي عن الهويات الأصلية، واعتماد سياسات عمومية لظاهرة الضواحي والغيتوهات والسماح بوجود فضاءات عمومية للعبادة وغيره، كإجابات سياسية عن كل هذه الإشكاليات.

وكغيرها من ظواهر السلوك الإنساني، فإن إشكالية المواطنة والتعددية الثقافية قد عرفت نقاشات سياسية حادة حسب الزوايا المتعددة الخاصة بكل أيديولوجية فكرية وبكل توجه سياسي حزبي بين الأحزاب الليبرالية والأحزاب اليمينية واليمينية المتطرفة؛ وهو ما جعل منها ورقة انتخابية بامتياز، بين اعتبارها تهديدا للثقافة والسيادة الوطنية وبالتالي اعتماد السياسة الحمائية ورفض الأخر وبين اعتبارها قيمة مضافة ومصدر غني وبالتالي يجب تشجيع الانفتاح على الهويات الأخرى وترسيخ قيم العيش المشترك[47].

ومن جهة أخرى، ينصح العديد من الدارسين والمهتمين بموضوع التعدد الثقافي، وهو كإحدى نتائج الهجرة، بضرورة استحضار الفضاءات العمومية لفهم ظاهرة التعدد الثقافي بشكل أوضح، ونعني بذلك فضاءات عمومية كالمدارس والجامعات والمسارح والسجون أيضا.

ففي فصل دراسي بإحدى الدول الأوروبية مثلا، يجد المعلم نفسه أمام أطفال من جنسيات مختلفة ومن ديانات مختلفة ويتكلمون أكثر من لغة. وكل هذا يؤثر وبلا شك في طريقة لباسهم وكذلك في اختياراتهم في المطبخ المدرسي. والحال نفسه – يضيف الباحثون – نلاحظه في الحافلة أو بالقطار. حيث ركاب من كل الجنسيات ولغات متعددة وديانات متعددة ولباس متعدد .

إن التنوع الثقافي واللغوي داخل المجتمعات المعاصرة هو في حد ذاته قيمة مضافة لها؛ فهي من جهة تمنح الفرد (المواطن والمجتمع (الوطن) القدرة والفرصة على المعرفة والتواصل مع العالم، كما يساهم – التعدد الثقافي – في إغناء الفضاءات بأكثر من وجهة نظر وبأكثر من فكرة في موضوع واحد، وهو ما يساهم في فهم أعمق وبالتالي في ابتكار إجابات سياسية أحسن من جهة ثانية، على اعتبار أن هجرة الأشخاص هي أيضاً هجرة أفكار ومعتقدات وثقافات ولغات وتظم.

ولأن التعدد الثقافي كظاهرة مجتمعية عرفت تدخل الفاعل السياسي بخلفيات إيديولوجية متعددة باعتماده على سياسات اندماج عمومية متعددة أدت إلى نتائج متفاوتة؛ فقد دفع المستشارة أنجيلا ميركل سنة 2010 إلى التعبير عن عدم رضاها عن تدبير سياسات التعدد الثقافي والتي لم تحقق هدف الاندماج، خاصة للجالية التركية والعربية داخل المجتمع الألماني متنوع الثقافات. وقد سار في نفس اتجاهها كل من البريطاني دافيد كامرون والفرنسي ساركوزي سنة 2011، حيث لاحظوا أن المجتمعات الأوروبية أصبحت مجتمعات فسيفسائية وغير متجانسة وهناك

انعزال الأقليات في الضواحي وغير ذلك؛ وهو ما جعلنا أمام سؤال جديد يتعلق بفشل أو جدية التعدد الثقافي كجواب عن التنوع الثقافي في دول الاستقبال[48].

ومن إيجابيات التعدد الثقافي الاعتراف بشرعية جميع الثقافات الموجودة في المجتمع الواحد وإعطاء فرصة للعمل على تحقيق المساواة والحريات بين جميع الثقافات الموجودة عند س القوانين والتشريعات على سبيل المثال.

وهناك علاقة تلازم بين التنوع الثقافي والهوية الثقافية، حيث إن الهوية لا يمكن أن تكتمل إلا بوجود الثقافة، وتتميز الهوية الثقافية بأنها تمتلك القدرة على فهم التنوع الثقافي لجميع الشعوب. ووفقاً لموقع منظمة التربية والعلوم والثقافة "يونسكو" فاليوم العالمي للتنوع الثقافي يتيح لنا فرصة تعميق مفهومنا لقيم التنوع الثقافي ودعم أهدافها الاتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير التي اعتمدتها اليونسكو في 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2005، وهذه الأهداف تتمثل في دعم نظم مستدامة لحوكمة الثقافة إلى جانب تحقيق تبادل متوازن من السلع والخدمات الثقافية وانتقال الفنانين والعاملين الآخرين في مجال الثقافة فضلا عن دمج الثقافة في برامج وسياسات التنمية المستدامة وأخيرا تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية[49].

في ظل كل هذه التجاذبات الفكرية والقراءات النقدية، فإننا نقف على وجود قواسم مشتركة عديدة؛ منها ضرورة إهمال الفوارق بين الهويات المتنوعة داخل المجتمع الواحد، وأن المجتمعات متعددة الثقافات تنتفي فيها تراتبية أو أفضلية، بل هناك اعتراف متبادل بين الهويات، وأنه لا يوجد أفضل من أو أقل من وإنما يوجد مختلف.

كل هذا يقودنا إلى أساس فكرة "المواطنة"، الذي يقوم على أساس اعتراف قانوني وسياسي وثقافي واجتماعي للتعايش بين مواطنين متنوعي الثقافات واللغات والديانات والأعراف.

فالمواطنة أو الانتماء المشترك إلى قيم مشتركة للوطن الواحد تحفظ حقوق المواطنين وتضمن تنوعهم اللغوي والديني والثقافي داخل دولة موحدة تحتكر تنظيم المجتمع وتحتكر سلطة التشريع وسلطة العقاب وسلطة التنظيم. خارج كل أعراف العشيرة والطائفة، أي مواطنة في إطار دولة الحق والقانون. أي أن المواطنة هي التي تحدد الهوية الوطنية الموحدة داخل مجتمع متعدد الثقافات واللغات(50).

وفي معنى آخر، فإن المواطنة داخل مجتمع متعدد الثقافات هي اتفاق سياسي يقلل من صراعات الهويات وينهيها بصفة هادئة؛ وهو ما يخلق مجتمعاً سياسياً جديداً" غير مؤسس على مقومات هوياتية لمجموعات داخل المجتمع الواحد، على اعتبار وجود فروقات قوية بين الهوية والمواطنة؛ فالمواطنة الموحدة هي الوسيلة الوحيدة التي بإمكانها إدماج أفراد المجتمع والثقافات غير الأصلية داخل الاتفاق السياسي أي المواطنة، وبالتالي إعطاء تلك الأقليات طابع تمثيل سياسي قوي؛ لأنها – المواطنة – مؤسسة على فرضية الحفاظ على حق الاختلاف، لنصل إلى النتيجة نفسها، أي أن المواطنة هي الوسيلة الفعالة في حل كل مشاكل صراعات الهوية داخل المجتمعات متعددة الثقافات(51).

مما سبق يتبين أن التحدي الذي يواجهه كل مجتمع متعدد الثقافات هو التوفيق بين الاعتراف بالخصائص الثقافية وحمايتها واحترامها من جهة وبين تأكيد القيم المشتركة والناشئة عن التفاعل الثقافي(52). وغالبا ما كانت الإشكالية الكبرى في مسألة التعددية الثقافية تأتي من جانب علاقتها بالدولة، من خلال تقييم حدود تدخلات الدولة داخل الأقلية الإثنية أو القومية، أو من خلال مقدار الحقوق التي تعطى للأقلية كجماعة لا على أسس فردية وعلاقة الغالبية بالأقليات من خلال تمثل كل منهم في الدولة، ومقدار حضور الخصائص الثقافية للمجموعات الثقافية في الهوية الوطنية والجهاز الإداري الحكومي(53). والمخاوف التي يثيرها مفهوم التعددية

الثقافية هي أن المغالاة قد تؤدي لانغلاق الأقليات ما يجعلها ترفض أي شكل من أشكال الوحدة بدعوى أنه مفروض من أغلبية أو أغلبية أو نظام استبدادي، بما فيها وحدة وطنية متوافق عليها في مجتمع تعددي، وكذلك ترفض المواطنة كهوية جامعة، ولا تقبل أي معيار للحكم على الثقافات الخاصة من خارج هذه الثقافات، وتصبح الخصوصية الثقافية معيار نفسها، وكأن الثقافات جزر منعزلة[54] إن تقدير واحترام التعددية الثقافية للجماعة وثقافتها قد يبلغ حداً تصبح فيه قرينة المحافظة الثقافية حيث تكون قيم الجماعة وعاداتها ومعتقداتها ثابتة ضد محاولات التغيير والتعديل، ومصانة ضد النقد الذي قد يطولها. ويتم اختزال الأفراد في كونها أعضاء، وأعضاء فقط، في جماعة من الجماعات وعندئذ لا نكون أمام ثقافي بقدر ما نكون أمام تعدد الثقافات الأحادية حيث كل ثقافة تعيش في مدارها الخاص وضمن حدودها – الرمزية والجغرافية التي تؤمن لها العزلة عن الأخرين وعدم التفاعل معهم؟[55]. قد يكون مقصد التعددية الثقافية تشجيع الناس على تبادل عاداتهم، ولكن على افتراض أن كل مجموعة لديها قناعاتها فهذا يؤدي لتجاهل عمليات التكيف الثقافي، والاختلاط، والقواسم الثقافية المشتركة، وبالتالي يحتمل أن يعزز التحامل والنمطية، والاستقطاب في العلاقات العرقية[56].

يرى المدافعون عن التعددية الثقافية أن غالبية الدول الديمقراطية مجتمعاتها تعددية والمشاركة الديمقراطية الكاملة تقتضي ترجمة هذه التعددية في قوانين الدولة ونظمها ومؤسساتها العامة والخاصة، بينما يرفض كثير من المدافعين عن الدولة الديمقراطية الليبرالية ذلك ويعتبرونه إقحام المجال الخاص في المجال العام، وتقويض للدولة التي على المواطنين الجدد أن يندمجوا فيها، ويرفضون المطالبة بتعديل القوانين، وتغيير مناهج التعليم بإدخال مواد التاريخ والثقافات الأخرى،

وتغيير رواية التاريخ لوقائع معينة مثل الفتوحات الإسلامية[57]، بينما يرى المؤيدون للتعددية أنها تعطي المرء القدرة المرغوب فيها بأن يرى العالم من منظار مختلف[58].

المبحث الثالث: دور المواطنة في ترسيخ القيم الوطنية

يحظى مفهوم الوطنية وما يرتبط به من سلوكيات باهتمام شديد في عالمنا المعاصر خاصة في ظل ما نعيشه من متغيرات علمية وتقنية متسارعة، مما جعل خصوصية الشعوب وقيمها معرضة الخطر الاستلاب الحضاري، مما يضفي مسؤوليات مضاعفة على المؤسسات التربوية والتعليمية التحويل مفهوم الانتماء إلى سلوك يستشعره الشاب في كل مناحي حياته، ليصبح قادرة على الوفاء بمتطلبات المواطنة وتعزيز الانتماء الوطني.

ومفهوم المواطنة في أي مجتمع يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببناء الدولة، وتحديد دور المواطن في البناء والإنتاج، وتحقيق الولاء والانتماء للوطن. وترسيخ القيم الاجتماعية والأخلاقية والثقافية ليكون الأفراد أكثر ثقة بأنفسهم، قادرين على التعبير عن اعتزازهم وفخرهم بانتمائهم الوطني والأخلاقي والثقافي لمجتمعهم[59].

فالمواطنة في تعريفها بأنه اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن، فالمواطنة موروث مشترك من المبادئ والقيم والعادات بين الأفراد في الدولة الواحدة التي تسهم في تشكيل شخصية المواطن، والمواطنة هي عضوية الفرد التامة والمسؤولة في الدولة، وما يترتب على تلك العضوية من واجبات ومسؤوليات ومن هذا المنطلق.

فالمواطنة بشكل بسيط وبدون تعقيد تعمل على ترسيخ مبادئ الوطنية من حيث إنتماء الإنسان إلى بقعة أرض، أي الإنسان الذي يستقر بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها ويكون مشاركة في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها ويتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي لها،

ومن هذا المنطلق نستطيع أن نتعمق في مفهوم المواطنة وما يترتب عليها من أسس وكيفية منح المواطنة وغير ذلك من مفاهيم لم نمارسها في حياتنا اليومية، فالموطن هو الإنسان الذي يستقر في بقعة أرض معينة وينتسب إليها، أي المكان الإقامة أو الاستقرار أو الولادة أو التربية، أي علاقة بين الأفراد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، إذا العنصر الأساسي في تكوين المواطنة هو الانتماء الذي لا يمكن أن يتحقق بدون تربية المواطنية فهي ضرورية لتحقيق قيم الوطنية[60].

فالمواطنة تعزز لترتقي نحو الوطنية بالوعي، أي المعرفة بكل ما يخص الوطن، معرفة تاريخية، معرفة جغرافية، معرفة تراثه وإثارة والسياحية معرفة منجزات الدولة. الوعي بكل هذا مطلوب لكل الأفراد المواطنين منذ البداية، أي في المدارس والجامعات وفي وسائل الإعلام، ولكن مجرد التوعية بكل ما سبق ذكره، من دون فعل ملموس يظل مجرد كلام يخرج من الأذن الأخرى إذا تم الاستماع إليه[61].

فلا يجوز الكلام عن حرية الأمم والشعوب وحرية المواطن منقوصة، ولا يجوز الكلام عن العدل والعدالة، ورائحة الفساد تزكم الأنوف من حول المواطنين ولا يجوز الكلام عن الإصلاح وأصحاب الحل والربط يدفعون بعجلة الوطن نحو الخلف، بسبب الفساد المالي والإداري، كل هذا الكلام يبقى مجرد كلمات إذا لم يقترن بالفعل والإنجاز، وعندما يترافق القول مع الفعل، فإن وعي المواطن يتعزز بإنتمائه إلى وطنه، وتنمو وطنيته ويصبح لديه الجاهزية للاستشهاد من أجل الوطن[62].

وفي ظل التعدد الثقافي في المجتمع العربي تعمل المواطنة في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع العربي في نفوس أفراد الشعب، من خلال تفعيل قيم الوطنية من خلال التالي:

- توفير ضمانات قانونية ودستورية للهوية الأم والهويات الأخرى وحق الاعتراف لها بحقوقها وواجباتها.
- تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطن من خلال إيجاد الحلول المناسبة للفقر والبطالة وتوفير الضمان الاجتماعي والسكن لأفراد المجتمع.
- تفعيل مبدأ العمل الجماعي بين المواطنين بدلا عن مبدأ التهميش أو اقتصار العمل على جهة دون غيرها .
- العدالة والمساواة أمام القانون، فجميع المواطنين خاضعين للقانون بغض النظر عن اختلافات العرقية، والاجتماعية، والدينية، والثقافية[63].

وهنا يجب أن نركز على تعزيز مفهوم المواطنة داخل الطفل من خلال الأسرة والمدرسة، اللتان لهما دور أساسي في تنمية قيم الوطنية والانتماء داخل الطفل فعندما يشب الطفل بين عائلة تنتقد النظام وتبدي عدم رضاها عن وطنها ثم يجد المعلم دائم السخط على وضعه مقارنة بسواه فينشأ الطفل متشبعة بهذه الأفكار مما يوجد لديه نوع من القبلية والطائفية غير الاجتماعية التي تفصل الفرد عن المجتمع الذي ينتمي إليه ثم يأتي دور الإعلام في تغذية روح المواطنة أو إضعافها خاصة بالنسبة إلى الإعلام المرئي لأنه يترك أثرة قوية في المتلقي.

الخاتمـــــة:

في نهاية الأمر يمكن القول، مهما تعددت إشكالية التعدد الثقافي في المجتمعات العربية، إلا أن بناء الهوية الوطنية الموحدة المنصهرة في بوتقة الوطن الواحد، وتوعية أفراد الشعب بأن الشعب هو مصدر السلطة، وإن الحياة السياسية مقيدة بالدستور الذي وضع بالأساس لضمان حقوق المواطن، وتحقيق الديمقراطية الحقيقية في أرض الواقع، هو الطريق الأمثل لتعزيز القيم الوطنية في بناء أي مجتمع جديد. وعليه لابد من القيام بجهد سياسي واجتماعي وثقافي عالي

المستوى لتنمية الشعور بالهوية الوطنية لدى مختلف شرائح المجتمع مهما كانت انتماءاتهم من خلال تعزيز مفهوم المواطنة والوطنية في سياق دولة حديثة تحرص على ضمان احتياجاتهم الأساسية بأكبر قدر ممكن بالشكل الذي يوقظ لديهم الإحساس الوطني وضرورة مقابلة الحقوق بالواجبات إسهاما في بناء الدولة الحديثة. النتائج:

1- في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تزايد الاهتمام المواطنة نتيجة للإحساس بالحاجة الماسة إلى تجديد الشعور الوطني، ومقاومة الجمود العام والسلبية التي انتشرت بين الشباب.

2- المواطنة كمبدأ اجتماعي وقانوني وسياسي ساهم في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير إضافة إلى الارتقاء بالدولة إلى المساواة والعدل والإنصاف، وإلى الديمقراطية والشفافية، والشراكة الحقيقية وضمان الحقوق والوجبات.

3- للمواطنة مسارات تتمثل في: الانتماء والولاء والحقوق والواجبات والقيم العامة.

4- يتسم المجتمع بالاندماج عندما يكون لديه هوية وطنية مهيمنة على غالبية المواطنين تمكنه من التوافق ونبذ الخلافات.

5- المواطنة والوطنية لفظتان مرتبطتان ببعضها في الجذر اللغوي و في الدلالة المضمونية.

6- يقصد بالتعدد الثقافي وجود العديد من الثقافات في مؤسسة معينة أو في مجتمع معين أو في العالم بأسره، ومن أبرز الأمثلة عليه وجود تجانس بين الثقافات المحلية مع الثقافات الوافدة، ويشير هذا التجانس لقابلية التعايش المشترك تحت مفهوم التنوع وليس الصدام.

7- تعمل المواطنة على تدعيم القيم الوطنية من خلال بث روح الانتماء الولاء الوطني في نفوس الأفراد والحفاظ على الهوية الثقافية في ظل التعدد الثقافي داخل المجتمعات العربية.

8- تسهم المواطنة في ترصين الوحدة الوطنية من خلال رفع الكفاءة الأدائية للدولة في مجال الحقوق والواجبات وصولاً إلى تعميق انتماء الفرد للبلد وتوحده مع إخوانه الذين يمتلكون نفس

الهم المشترك وصولا إلى توحد الدولة وابتعادها عن الصراعات الجانبية التي قد تزعزع استقرار الدولة.

التوصيات.

1- لابد من تزويد المناهج الدراسية في كافة المراحل التعليمية بدور المواطنة في ترسيخ قيم الوطنية بهدف تنمية وعي وإدراك الطلاب بأهميتها لدى الطلاب الذين يعتبرون أجيال المستقبل في ظل التعدد الثقافي، مع شرح وفهم لأهم خصائص التعدد الثقافي ومحاولة الحفاظ على الهوية الثقافية.

2- ضرورة الربط بين القضايا العالمية والوطنية في العديد من المجالات التربوية والتعليمية والإعلامية لزيادة إحساس الفرد بأهمية القيم الوطنية.

3- التعدد الثقافي يمثل الدعامة الأساسية لعادات وتقاليد كافة المجتمعات المختلفة الذي يمكن أن تتواجد في مكان واحد، لابد من التعرف عليها جيدا ومحاولة الإحتكاك بها في حدود الاستفادة منب عض جوانبها الفكرية والثقافية.

هوامش البحث:

(1) بركات، زياد وأبو علي، ليلى، 2011، مظاهر المواطنة اجتماعية في المقررات الدراسية في العلوم الدراسية في العلوم الاجتماعية، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العلمي الرابع " التربية والمجتمع: الحاضر والمستقبل"، جامعة جرش الأهلية، فلسطين، 31-29 يوليو، 28-1 .

(2) كلثوم محمد إبراهيم والعازمي الكندري، مزنة سعد خالد، 2013، قيم المواطنة المتضمنة في كتب التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية في دولة الكويت (دراسة تحليلية)، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، يناير 309-373.

(3) حسن نافعة، اليونسكو وقضايا التعددية الثقافية والحضارية، السياسة الدولية، العدد 127، كانون الثاني/ يناير 2008، ص16.

(4) أندور هيود، مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية، ترجمة د. محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2012، ص377.

(5) مهدي محمد القصاص، المواطنة والتعايش السلمي: مدخل لتحقيق التنمية البشرية – دراسة حالة – مجلة جامعة التنمية البشرية / العدد (3)، ص 17

(6) على خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 93.

(7) عبد الرحمن بن زيد الزنيدي، فلسفة المواطنة، الشاملة الذهبية ، (بدون تاريخ، ص 23.

(8) رضا إبراهيم المليجي، معجم المصطلحات الثقافية والتربوية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 522.

(9) معتصم الكرطوطي، آليات تدبير المتعدد الثقافي، كلية اللغة العربية، ع23، 2007، ص 110.

(10) ابن منظور محمد بن مكرم الأفريقي المصري، لسان العرب، ط1، دار صادر بيروت، 1992، 4/112 .

(11) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، 6/374.

(12) إبراهيم عبد الله ناصر، المواطنة، مطبعة مكتبة الرائد العمية، ط1، عمان، الأردن، 2002، ص 44.

(13) سورة النساء – آية 66.

(14) قروان، خالد (2010) الإتجاهات المعاصرة للتربية على المواطنة جامعة القدس المفتوحة، ص45.

(15) تمام ، شادية عبد الحليم (2014) فاعلية برنامج إثرائي مقترح في مادة علم الاجتماع التنمية الوعي بالمشكلات الاجتماعية وبثقافة المواطنة لطلاب المرحلة الثانوية، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، بنها، الجزء 2، ص 234

(16) أبو النور ، محمد عبد التواب (2008) التنشئة الاجتماعية ودورها في إكساب قيم المواطنة ومهاراتها، المؤتمر الأول " تربية المواطنة ومناهج الدراسات الاجتماعية"، الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، القاهرة، دار الضيافة ، جامعة عين شمس، ص 24.

(17) Lawy ,Robert, Biesta , Gert (2006). Citizenship – as -Practice : The Educational Implications of an Inclusive and Relational Understanding of Citizenship. British journal of educational Studies . 54(1),34-50.

(18) أبو غريب ، عايدة (2014) تطوير مناهج التعليم التنمية المواطنة في الألفية الثالثة لدى الطلاب بالمرحلة الثانوية، المؤتمر الأول للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية " تربية المواطنة ومناهج الدراسات الاجتماعية"، الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، القاهرة، دار الضيافة ، جامعة عين شمس، ص 76.

(19) الصلابي، على محمد محمد (2014). المواطنة والوطن في الدولة الحديثة المسلمة، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر. ص 55.

(20) Vasiljevic, Branka (2009); "Civic Education as a Potential for Developing Civil Society and Democracy: The Case of Serbia", Master Thesis, (Norway:Centre for Peace Studies, Spring. P.77

(21) قيم المواطنة، مقالة، 2018، متاح على https://www.enabbaladi.net/archives /3467
(22)Jeremy Adam Smith (2013). "Can Patriotism Be Compassionate?". The Greater Good Science Center at the University of California, Berkeley. Mar 15 2016.
(23) Alasdair MacIntyre (1984). Patriotism a Virtue-1984.pdf "Is Patriotism a Virtue?,p.56
(24) Pelczynski (2012) Philp, Zbigniew (24) John Plamenatz, Mark Machiavelli, Hobbes, and Rousseau. Oxford University Press. P54.
(25) Pelczynski (2012 .(Philp, Zbigniew
(26) John Plamenatz, Mark Machiavelli, Hobbes, and Rousseau. Oxford University Press. P.23-25
(27) 26) Michael Ignatieff (2013). "Machiavelli Was Right". The Atlantic. P89 (27) Christopher S. Parker (2009). "Symbolic versus Blind Patriotism", p.p23-25.
(28) وطنية في الفكر الفلسفي السياسي، مقالة، 2019، متاح على https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%
(29) عماد علو، العلاقة بين المواطنة والوطنية، 2016، متاح على https://www.azzaman.com
(30) د. راشد أحمد بن شبيب، الوطنية والمواطنة بين النظرية والتطبيق، 2007، https://www.albayan.ae/opinions .
(31) على راتانسي، التعددية الثقافية، لبنى عماد تركي، مراجعة فتحي سليمان، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة – جمهورية مصر العربية – 2012، ص 18
(32) هو فيلسوف سياسي كندي اشتهر بعمله في التعددية الثقافية وأخلاقيات الحيوانات. وهو يعمل حاليا أستاذا الفلسفة ورئيسا لأبحاث كندا في الفلسفة السياسية بجامعة كوينز في كينجستون ، وأستادا زائرا متكررا في برنامج دراسات القومية بجامعة أوروبا الوسطى في بودابست ، المحرر . انظر : . https://en.wikipedia.org/wiki/Will_Kymlicka#cite_note
(33) مريم الرئيس، التعددية الثقافية في الفلسفة السياسية، 2009، متاح على https://elmawja.com/blog
(34) أندرو هيود، مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية، ترجمة د. محمد صفارة، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2012، ص377.
(35) مريم الرئيس، التعددية الثقافية في الفلسفة السياسية، مصدر سابق.
(36) أرمان ماتلار : التنوع الثقافي والعولمة، ترجمة: خليل أحمد خليل، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، 1429–2008، ص 24.
(37) مريم الرئيس، التعادية الثقافية في الفلسفة السياسية، مصدر سابق.
(38) شارل لوي دي سيكوندا (Charles Louis de Secondat) المعروف باسم مونتيسكيو (بالفرنسية: Montesquiet) ؛ (18 يناير 1689 – 10 فبراير 1755)، هو قاض ورجل أدب وفيلسوف سياسي

فرنسى. هو صاحب نظرية فصل السلطات الذي تعتمده حالية العديد من الدساتير عبر العالم. في عام 1748، نشر كتابا عنوانه روح القوانين ولكن بدون الإعلان عن اسمه كاتبا لهذا الكتاب. استقبل هذا الكتاب جيدا في كل من بريطانيا والولايات المتحدة، حيث أثر في الآباء المؤسسين للولايات المتحدة أثناء كتابتهم للدستور الأمريكي.

(39) يوهان جوتفريد هردر (Johann Gottfried Herder)، هو كاتب وشاعر وفيلسوف وناقد ولاهوتي ألماني. ولد عام 1744 في موراغ، ومات في عام 1803 في فايمار . كان والده قائد موسيقى كنسية وينتمي إلى الحركة التقوية، ودرس هردر في الفترة بين 1762 و1764 الطب وعلوم الدين والفلسفة في جامعة كونيغسبيرغ، حيث خضع هناك لتأثير كل من كانط وهامان. وفي الفترة من 1764 حتى 1769 عمل مدرسا وواعظا في مدينة ريغا. وفي عام 1769 قام هردر برحلة بحرية إلى نانت، وأدت هذه الرحلة إلى تحوله من الإيمان بحركة التنوير إلى اقتناعه التام بحركة العاصفة والدفع كما اعترف هو نفسه. تعرف على غوته، وكان صديقا لكل من جان باول وفيلاند.

(40) جامبا تستا فيكو Giambattista Vico أو Giovanni Battista Vico (و. 23 يونيو، 1668 – 23 يناير، 1744) فيلسوف إيطالي ، مؤرخ، و قانوني. ولد لبائع كتب وابنة صانع عربات في نابولي ، إيطاليا، التحق فيكو بسلسلة من المدارس، إلا أن اعتلال صحته وعدم رضاه عن طريقة تعليم الجزويت أديا لأن يكمل دراسته في المنزل.

(41) فوزية ضيف الله، الدولة والتعددية الثقافية، مؤسسة العلوم الإنسانية والفلسفة، تونس، 2015، ص 12.

(42) المفكر اليهودي الأميركي من أصل ألماني هوراس كولين (1882 – 1974)، حيث استخدم كولين مصطلح التعددية الثقافية كصيغة سياسية بديلة ومضادة لسياسة الولايات المتحدة الأميركية في «بوتقة الصهر» –Melting Po. ويجادل كولين بأن التنوع الثقافي هو دعامة لتأسيس أميركا قوية.

(43) نادر كاظم، هوراس ك ولين والتعددية الليبرالية ، 2008، متاح على http://www.alwasatnews.com/news/27802.html

(44) ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية، سير السياسات الدولية الجديدة في التنوع، 2011، ص 120.

(45) عبد الله بوصوف، المواطنة والتعددية الثقافية المشي "فوق رمال متحركة"، 2019، متاح على https://www.hespress.com/orbites/446202.html.

(46) المصدر السابق.

(47) فيصل صالح السليماني، التعددية الثقافية والعلاقة بين الطبيب والمريض، دراسة أنثروبولوجية لفريقين طبين متنوع الثقافة بمستشفيات الطائف، رسالة ماجستير غير منشورة الجيزة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، 1998. ص 127.

(48) حسام الدين على ، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، جدلية الاندماج والتنوع، ص 137

(49) التنوع الثقافي .. وصية اليونسكو للتراث الإنساني المشترك، 2019، متاح على https://al ain.com/article/diversity-difference-identity

(50) حسن نافعة، اليونسكو وقضايا التعدد الثقافية والحضارية، السياسة الدولية، العدد 127، كانون الثاني / يناير 1997، ص16.

(51) المصدر السابق، ص 17

(52) فيصل صالح السليماني، التعددية الثقافية والعلاقة بين الطبيب والمريض، دراسة أنثروبولوجية لفريقين طبيين متنوعي الثقافة بمستشفيات الطائف، رسالة ماجستير غير منشورة، الجيزة، جامعة القاهرة – كلية الآداب، 2002، ص 127.

(53) التعددية الثقافية في مهب السياسية، مؤسسة الفكر العربي، العدد 87، 2011، متاح على http://www.tfpd.org/page=view&id.

(54) نادر كاظم، مصدر سابق.

(55) Lützeler, Paul, Michael, Multiculturalism, in cotemporary cerman,1 iterature World Literature, Today, Vol. 69, No.3, Summer, 1995, pp545 456.

(56) التعددية الثقافية في مهب السياسة، مرجع سابق.

(57) نبيل عبد الفتاح، أزمات الاندماج القومي ونزاعات الهويات بعد الثورات العربية، السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، العدد 193، 2013، ص13.

(58) نبيل عبد الفتاح ، المصدر السابق، ص 14.

(59) عبد المحسن الداود، ترسيخ مفهوم الوطنية وتعزيز الانتماء لدى الشباب، 2018م، . http://www.alriyadh.com/1719491

(60) جواد مطر الموسري، المواطنة وتدريس حقوق الإنسان، المحلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، س 4، ع14، 2010، ص 129.

(61) نادية فاضل عباس، المواطنة والهوية دورها في بناء الدولية العراقية، بغداد، 2011، ص 23.

(62) عبير سهام مهدي، مفهوم المواطنة ودورها في بناء الدولة، بيروت، 2011، ص 581.

(63) عامر حسن فياض، دور تعليم الثقافة السياسية في تعزيز الوحدة الوطنية العراقية، الندوة العلمية جامعة بغداد، 2010، ص98.